

تقييم الدور التنموي لإستراتيجية ترقية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر بالتركيز على الفترة (2008-2012)

محمد لونيسي باحث دكتوراه جامعة محمد خيضر -بسكرة-

أ.د. لخضر مرغاد جامعة محمد خيضر -بسكرة-

الملخص:

يشهد العالم في الوقت الحاضر اهتماما متزايدا بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، حيث برزت العديد من التوجهات والتجارب بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء هذا القطاع وتسخيره لخدمة متطلبات التنمية في جميع مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية نظرا لما تملكه هذه المؤسسات من خصائص تؤهلها للوصول لمعدلات النمو المرجوة، الأمر الذي دفع العديد من الدول على غرار الجزائر والتي حاولت تبني إستراتيجية تهدف من خلالها للنهوض بهذه المؤسسات وتجاوز الإختلالات الهيكلية التي تطبع الإقتصاد الوطني، من هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية والتي تهدف للوقوف على أهم الهياكل والهيئات التي اعتمدتها الجزائر في إستراتيجيتها للنهوض بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الوطنية-المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة-التنمية الوطنية

Résumé:

Le monde voit actuellement un intérêt croissant pour les moyennes-petite et micro-entreprises la' que sont apparus plusieurs tendances et des tentatives dans le domaine de soutien et promotion ce secteur et faire profit pour répondre aux besoins du développement dans tous les domaines économiques, sociaux et environnementaux en raison de leur caractéristiques de qualification pour atteindre les taux de la croissance souhaitée, ce qui a incité de nombreux pays tels que l'Algérie, qui a tenté d'adopter une stratégie pour faire avancer ces entreprises et de surmonter les déséquilibres structurels dans l'économie nationale, a partir de ce point ce document venir pour identifier les structures et les organes les plus importants adopter par l'Algérie dans sa stratégie de

promotion les petites, moyennes et micro-entreprises, et leur contribution dans le développement national .

Mots clés: Stratégie nationale-moyennes, petites et micro entreprises-développement national.

مقدمة:

تشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة البديل الأكثر عملية أمام الدول -وخاصة النامية منها- لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الشبهوات البيئية، جهدت الأدبيات التنموية ومنذ عقدين تقريبا على الترويج لقدرة على تحقيق التنمية ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية، وخاصة بعد تذبذب المنظمات الرسمية وغير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معنى التنمية ضمن جميع مستوياتها وعلى جميع الأصعدة المحلية والوطنية... الخ، ولقد شددت هذه الأدبيات على أهمية الاعتماد على هذا الأسلوب الجديد في العمل الاقتصادي -الاجتماعي والبيئي محليا، والذي يعتمد على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية، بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطريقة العمل انطلاقا من المحلية وصولا إلى الوطنية ومنها إلى العالمية.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات المتوسطة

والصغيرة والمصغرة في إطار إستراتيجية وطنية بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع المتغيرات التي تفرضها التعاملات الاقتصادية الراهنة .

إشكالية الدراسة:

إذا كانت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني إستراتيجية وطنية تهدف إلى ترقية هذه المؤسسات وانطلاقا من هنا فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو:

ما مدى مساهمة الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر لدعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية الوطنية؟

وفي هذا السياق، يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ماهي معالم الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؟

✓ ما مدى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إطار الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الوطنية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة سيتم طرح الفرضيات التالية:

➤ تتبنى الجزائر إستراتيجية متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى ترقية ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ودعم فكرة التنمية الوطنية؛

➤ لا تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إطار الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات، بأي شكل من الأشكال في التنمية الوطنية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

- الآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وبالإستراتيجية الوطنية على حد سواء؛
- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية؛
- الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة عموماً إلى:

- ❖ إبراز مكانة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية الشاملة.

❖ عرض الإطار العام للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

❖ محاولة دراسة وتقييم دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية الوطنية.

المحور الأول: هياكل وهيئات دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

اعتمدت الجزائر في تدعيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على مجموعة من البرامج والهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الإختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الهياكل والهيئات نجد:

1-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في إطار مجهودات الجزائر لتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، قامت بإنشاء وزارة تتكفل بكل متطلبات هذا القطاع ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه ترقية مؤسساته، حيث أنشئت الجزائر سنة 1991 في بادئ الأمر الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحولت بدورها إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي رقم 94 - 211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 من أجل الإشراف على المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتدعيم قدراتها الإنمائية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في

11 جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة ومجالات إشرافها ليشمل: (منشورات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص8).

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية المناولة؛
- التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- إعداد الدراسات القانونية وتنظيم القطاع؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- تجهيز المنظومة الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية؛
- تنسيق النشاطات مع الولايات والفصاءات الوسيطة.

2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 في 8 سبتمبر 1996، وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولى متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل، وهي تسعى إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني (موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2015)، وتهدف إلى: (سهام شيهاني، طارق حمل، 2011، ص7)

- تسخير كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من أجل تسهيل نشاطاته؛
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛
- خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الاستثمارية؛

- المتابعة والإشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب، والحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلقة بالوكالة؛
- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع؛
- إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التراكيب المالية لتمويل المشاريع؛
- التخفيف من حدة البطالة؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
- تنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب؛
- الإشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة.

3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئ في 11 نوفمبر 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 373/02 سنة 2002 ويسير من طرف مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ومن بين أهم وظائفه نذكر: (بوراس عبلة، 2006، ص6)

- توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية.
- تحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة.

4- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI):

أنشئت هذه الوكالة لترقية ودعم الاستثمار وهي هيئة حكومية بناء على المرسوم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، حيث تقوم هذه الهيئة بمساعدة أصحاب المشاريع الاستثمارية من خلال تسهيل إجراءاتها وتقليص مدتها حيث حدد بأجل لا يتعدى 60 يوما لإنهاء الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة مشاريعهم وتوفير جميع البيانات والمعلومات والإحصائيات، وكذلك التوجيهات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي، القانوني والاجتماعي.... الخ وتتم هذه الوكالة بالمهام التالية: (بوروية عبد العالي، 2002، ص4)

- ترقية ومتابعة الاستثمارات؛
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛

- التكفل بالنفقات المتعلقة بالاستثمارات سواء كانت بصفة كلية أو بصفة جزئية؛
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية؛
- إعداد الإحصائيات حول الاستثمارات؛
- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات؛
- مراقبة سير عمل الاستثمارات.
- ونتيجة للصعوبات والعراقيل التي واجهت عمل الوكالة تم استبدالها بالوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) في سنة 2011.

5-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

نظرا لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتم من خلالها تقليص مدة منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما، بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها، وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية: (تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2002، ص60)

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

6-لجنة المساعدة من اجل تجديد وترقية الاستثمار (CALPI):

أنشئت بمقتضى التعليم الوزارية 28 المؤرخة في 15/05/1994 وهي لجان مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحسب معطيات وزارة الداخلية

والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية.(منشورات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص10)

7-الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM):

بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين، وتتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولي وزير التشغيل والإشراف العملي عليها، ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام و تهم ب: (دليل الشاب المستثمر، 2010، ص11)

- إدارة وتسيير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ومنعدي الدخل والتي تكون في حدود 50.000 دج ولا يزيد عن 4.000.000 دج؛
- مراقبة تسديد القروض الممنوحة بين سنة و5 سنوات ؛
- إقامة العلاقات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل توفير التمويل المناسب للمشاريع؛
- إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلام والتحسيس والتوعية والمرافقة للمستفيدين من القروض المصغرة؛
- متابعة الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط؛
- تقديم القروض بدون فوائد والاستشارات والإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

8-بورصات المناولة والشاركة :

- وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها: (بوراس عبلة، 2006، ص11)
- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل على مستوى الطاقات المناولة؛
 - ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية؛

- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛
 - إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة؛
 - تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات؛
 - المساهمة في أعمال تكتيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة؛
 - ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي؛
 - تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة؛
 - تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض؛
- وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن والشراكة في كل من: الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، غرداية.

9-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

بغية خفض الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي إطار القانون التوجيهي لترقيتها قامت الحكومة بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 والتي أسندت لها المهام التالية: (بريش ليندة، 2006، ص8)

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنسيق الهيئات المعنية مع مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع إستراتيجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسياتها وتحديثها لطرق الإنتاج؛

- منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرية لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الإيجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي؛
- بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة؛
- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن يستفاد منها في تطوير مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح والمساعدة.

10- صندوق رأس مال المخاطر (FCR):

تأسس صندوق رأس مال المخاطر برأس مال 3.5 مليار دينار سنة 2004 ، كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) للفترة 2005-2009 حيث كان المراد منه إنشاء 100.000 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة، وهذا يستجوب إقامة 2880 صندوق استثمار إذا لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الاستثمار بنسبة 40 % من رأس المال الاجتماعي، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الاستثمار بقيمة 500 مليون دج، وعليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار دج، حيث لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التي لا تستطيع تعبئة مواردها في السوق المالية، أي غير المسعرة في البورصة، حيث يتحمل كل المخاطر وتصبح مساهمة فيها لكن دون الحق في الإدارة مقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمة عند التنازل على المساهمة إلى مقاولين آخرين. (آيت عيسى عيسى، ص 282)

11- الوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI):

بعد أن حلت لجنة الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI) التي تم إنشائها سنة 1994 والتي لم تؤدي الدور المنوط بها والمتعلق أساسا بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية بسبب المضاربة والريوع المالية، لهذا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي في سنة 2001 والتي تستحوذ على فروع ضمن كافة الولايات، ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه الوكالة في الحصول على قطع الأراضي، تهيئة المناطق الصناعية، بيع قطع الأراضي وتأجير العمارات، وتقوم هذه الوكالة بجميع الإجراءات الضرورية لدى المصالح العمومية أو الخاصة من أجل إتمام إنجاز الأعمال وتطهير الأراضي لإنشاء مناطق صناعية في مناطق لا تائق لهذا الغرض، ولهذا الوكالة بنك للمعلومات العقارية على

المستوى المحلي حيث تسمح لكل الأشخاص الراغبين في الاستثمار بالحصول على المعلومات الخاصة بالإمكانات العقارية الموجودة بفضل الشباك الوحيد على مستوى كل الولايات وذلك مثل مكان تواجد العقار (الأرض) مساحته، أسعار قطع الأراضي، كما تقوم بنشر وإيصال هذه المعلومات وجعلها في متناول المستثمرين وذلك من خلال بنك للمعلومات على المستوى الوطني، وتعمل هذه الوكالة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار . (منشورات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص12)

12-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثة للشروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35-50 سنة والراغبين في إنشاء مشاريع متوسطة وصغيرة ومصغرة وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 01-04 المؤرخ في 3 جانفي 2001 المتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 الصادر في 6 جويلية 1994. (دليل الشاب المستثمر، 2010، ص15)

المحور الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية الوطنية

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تلعبه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة في المبادلات الخارجية وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلي الدور الكبير الذي تلعبه في مجال حماية البيئة، وسوف نحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على مدى مساهمة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الجزائري من خلال:

1- مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل:

إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هو من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص العمل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعترض طريق ومسيرة التنمية، وسوف نتعرف من خلال الجدول الموالي على مدى تطور مساهمة هذه

المؤسسات في عملية التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012 كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (1): تطور العمالة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة خلال الفترة 2006-2012

(الوحدة مليون دولار)

البيان		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العمالة في القطاع الخاص	العدد	708136	771037	841060	866310	914214	987522	1176145
	معدل التغير	-	8.88	9.08	3.00	5.23	7.42	16.03
العمالة في القطاع العام	العدد	61661	57146	52786	51149	50111	49874	48121
	معدل التغير	-	-7.32	-7.62	-3.10	-2.07	-0.45	-3.64
نسبة البطالة	%	12.3	11.8	11.3	11.00	10.8	10.5	10.1

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات السنوات 2006-2012، تاريخ التحميل 18-09-

2015 من الموقع: www.ons.dz

تتوزع العمالة في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على القطاع العام والقطاع الخاص، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه المؤسسات تساهم في التنمية المستدامة من خلال التقليل من معدلات البطالة وتوفير مناصب الشغل، الشيء الملاحظ في هذا الجدول هو التطور في القطاع الخاص منذ 2006 حيث بلغ عدد العمال في القطاع الخاص سنة 2012 حوالي 1176145 عامل مقارنة بسنة 2006 أين بلغ عدد العمال 708136 عامل وبلغ أكبر معدل تطور خلال هذه المدة سنة 2012 بـ 16,03 % وبلغت أقل نسبة تطور في سنة 2009 بنسبة 3 % ، أما في القطاع العام فنلاحظ انخفاض مستمر في معدلات التشغيل خلال المدة 2006 - 2012 حيث بلغت في 2012 حوالي 48121 عامل مقارنة بـ 2006 التي سجل فيها 61661 عامل، وسجل أكبر معدل انخفاض سنة 2008 وقدر بـ 7,62 % ، إلا أنه يمكن القول أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الخاصة منها والعامة تساهم في التقليل من نسبة البطالة حيث انخفضت البطالة من 12,3 % سنة 2006 إلى ما يقارب 10,1 % سنة 2012 .

2- مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.

إن دور قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لا يقتصر فقط على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة وإنما ساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في القيمة المضافة وفي الناتج الداخلي الخام.

أ- مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة:

يبين الجدول التالي مدى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر وتطور هذه المساهمة خلال الفترة 2008 إلى 2012 .

جدول رقم (2): مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2008-2012.

(الوحدة مليون دولار)

2012		2011		2010		2009		2008		البيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
84.45	54.17	84.77	51.37	84.98	46.81	83.59	41.62	82.45	35.74	القطاع الخاص
15.55	9.97	15.23	9.23	15.02	8.27	16.41	8.16	17.55	7.60	القطاع العام
%100	64.14	%100	60.60	%100	55.09	%100	49.78	%100	43.34	المجموع

المصدر: نشره المعلومات الاقتصادية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، معطيات السنوات 2008-2012 محملة من الموقع www.mdipi.gov.dz تاريخ التحميل 2015/10/03.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات سنة بعد أخرى حيث كانت في 2008 تقدر بـ 2.096,96 مليون دولار وأصبحت في سنة 2012 تقدر بـ 3.355,93 مليون دولار، كما نلاحظ أن النسبة الكبيرة من مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تعود إلي القطاع الخاص وهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث وصلت سنة 2010 إلى 84.9 % بينما تعود المساهمة الباقية إلي القطاع العام، وبمقارنتها مع مساهمة القطاع الخاص نجدها في تناقص مستمر من سنة إلي أخرى وسجل القطاع العام أكبر نسبة له في المساهمة في القيمة المضافة سنة 2008 ووصلت النسبة إلي 17.5 % أما سنة 2012 فسجلت مساهمة القطاع

العام نسبة قدرها 15.5% وهي نسبة جد صغيرة مقارنة بمساهمة القطاع الخاص في نفس السنة وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى موجة التخصيص التي عرفها الاقتصاد الوطني الجزائري.

ب- مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

باعتبار أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فإنه بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات في الجزائر لكونه هو الذي يعتبر القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس، ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وتطور هذه المساهمة خلال المدة الممتدة من 2008 إلى 2012:

جدول رقم (3): مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة 2008-2012

(الوحدة مليون دولار)

2012		2011		2010		2009		2008		البيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
88.20	5110.54	87.75	4988.12	86.93	4681.68	85	4162.02	84.44	3574.07	القطاع الخاص
11.80	683.68	12.25	696.23	13.07	703.53	15	732.80	15.66	760.92	القطاع العام
	5794.22		5684.35		5385.21		4894.82		4334.99	المجموع

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات السنوات 2006-2012، تاريخ التحميل 18-09-

2015 من الموقع: www.ons.dz

من خلال الجدول السابق الذي يبين تطور مساهمة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نلاحظ تزايد مستمر في معدلات مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث وصلت سنة 2012 إلى 5794.22 مليون دولار وهذا

مقارنة بالسنوات 2008-2009-2010-2011 أين سجلت مساهمة مقدرة بـ 4894.82/4334.99 / 5684.35/5385.21 مليون دولار على التوالي.

كما نلاحظ تفوق مساهمة القطاع الخاص على مساهمة القطاع العام حيث سجلت مساهمة القطاع العام انخفاض مستمر سنة بعد أخرى إلى أن وصلت إلى 11.80% سنة 2012 بينما كانت سنة 2008 تقدر بـ 15.6%، في حين سجل القطاع الخاص زيادة مستمرة ووصل إلى 88.20% سنة 2012 مقارنة بـ 84.4% في 2008.

3- مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية.

توضح المبادلات الخارجية حركة التطور في كل من الصادرات والواردات بالإضافة إلى مدى استقلالية الاقتصاد الوطني عن الخارج من خلال تغذيته بالطاقة الإنتاجية والتصنيعية الداخلية لمؤسساتنا الوطنية والمحلية.

ومن خلال هذا الجدول سوف نوضح إلى أي مدى تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية وتطور هذه المساهمة خلال 2004 والسداسي الأول 2009 جدول رقم (4): مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية 2008-2012.

(الوحدة مليون دولار)

2012	2011	2010	2009	2008	البيان	
50.121	47.240	45.530	44.124	76.340	القيمة	صادرات قطاع
98.02	97.86	97.72	97.60	97.58	المساهمة %	المحروقات
1.01	1.03	1.04	1.07	1.893	القيمة	صادرات خارج
1.98	2.14	2.28	2.40	2.42	المساهمة %	المحروقات
51.131	48.27	46.57	45.194	78.233	إجمالي الصادرات	

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات السنوات 2008-2012، تاريخ التحميل 18-09-

2015 من الموقع: www.ons.dz

تبين لنا إحصائيات الجدول الموالي أن مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المبادلات الخارجية تعتبر ضئيلة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات حيث سجلت سنة 2008 مساهمة

تقدر ب 2.42%، وهي أكبر نسبة شهدتها مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة منذ 2008 لغاية 2012.

أما مساهمة قطاع الحروقات التي تفوق نسبته 97% وهي تشهد حالة من التذبذب من سنة إلى أخرى حيث وصلت أعلى نسبة لمساهمة قطاع الحروقات 98.02% سنة 2012 بعد ما سجلت انخفاضا سنة 2008 بنسبة 97.58%.

4- مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة في الجانب البيئي.

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مجال تسيير ومعالجة النفايات الصناعية والسامة بما في ذلك الكربون، حيث صنفها البنك العالمي من بين الدول في القارة الإفريقية التي تسجل أعلى المستويات، حيث أن طبيعة الاقتصاد الجزائري هو الذي خلق هذه الأرقام المخيفة التي باتت تهدد كل أشكال الحياة في المنطقة، وخاصة منها تلك القريبة من المركبات البترولية والكيميائية والتحويلية، ولم تدخر الجزائر جهدا في مجال البيئة وتهيئة الإقليم من أجل الرقي بوضعيتها البيئية فقد خصصت من أجل ذلك غلافا ماليا يقدر ب 3.9 مليار دولار، وتعد ثاني أكبر ميزانية في المنطقة العربية لتحقيق فقرة نوعية في هذا المجال الحي ودرء الخطر الذي يهدد الجميع كما قطعت السلطات العمومية من خلال الجهود المبذولة، شوطا كبيرا في مجال الاهتمام بشؤون البيئة، وقد أصدرت مجموعة من القوانين، التي بلغ عددها 12 قانون لتأطير العمل البيئي من خلال مراقبة وإزالة التلوث خاصة الناجم عن النشاطات الصناعية، ولكن تبقى منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هي الفاصل لتحول هذا الاقتصاد من اقتصاد استغلالي ملوث إلى اقتصاد إنتاجي صناعي صديق للبيئة.

وبالرغم من أنه يصعب تفهم الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الجزائرية في التقليل من معدلات التلوث والتخفيف من التجاوزات البيئية، إلا أن الترابط بين ارتفاع معدلات إنشاء هذه المؤسسات وانخفاض معدلات التلوث يعكس علاقة الأولى بالثانية، وكما توضح إحصائيات الوزارة حول قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تؤكد الزيادة المستمرة لهذه المؤسسات حيث كانت في 2005 تقدر ب 246.686 مؤسسة وأصبحت حوالي 385.486 مؤسسة في 2012، وهذا بسبب اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات من خلال عمليات تدعيمه والإشراف المباشر على تنمية هذا النوع من المؤسسات بلعب دور كبير في مجال التخفيض من النفايات التي تضر البيئة الجزائرية حيث تشير التقارير الأوروبية المتخصصة إلى انخفاض مقدار النفايات

الصناعية والسامة في الجزائر إلى حوالي 3.2 مليون طن سنة 2012 بعدما كانت تقدر النفايات الصناعية الصلبة فقط حوالي 1.242.100 طن سنة 2000 .

كما أن زيادة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشطة في القطاعات الخدمائية وخاصة منها الصناعات التقليدية يعتبر عامل أساسي في التقليل من النفايات الحضرية وهذا لكونها تعتبر المنشط الفعلي للسياحة التي تساهم في خلق الوعي بين أفراد المجتمع وبالتالي إدراك أهمية المحيط والزامية المحافظة عليه إلا أنه وبالرغم من انخفاض معدلات التلوث في الجزائر تبقى تعاني من مشاكل ناقلات النفط، حيث تقدر عدد ناقلات النفط والغاز التي تمر بمقربة من السواحل الجزائرية بمتوسط 100 يوميا من مجموع ما بين 250 إلى 300 ناقلة تأخذ مسار البحر المتوسط والتي تؤثر على السواحل والثروات المائية الموجودة فيها، وعلى الرغم من اعتماد ترسانة قانونية ابتداء من القانون رقم 19/01 بتاريخ 12 ديسمبر 2001 حول التسيير والمراقبة والقضاء على التلوث، وكذا سبعة مراسيم تنفيذية ما بين 2003 و 2006 وفرض رسوم خاصة بالملوثين بالإضافة إلى تبني سلسلة معايير الإيزو 14001 الخاصة بنظم الإدارة البيئية من خلال وضع نظام يضمن سلامة البيئة ومنع المشاكل البيئية قبل حدوثها وبالتالي تحقيق أداء بيئي إيجابي، إلا أن ظاهرة النفايات الحساسة والسامة والصناعية المكدسة لا تزال تطرح بحدة وقد قدرت هيئة فرنسية متخصصة قامت بعدد من الزيارات الميدانية ما بين 2007 و 2008 كمية النفايات الصناعية الخاصة المكدسة في الجزائر بأكثر من 8,2 مليون طن، فيما يصل إنتاج النفايات الخاصة إلى حوالي 325 ألف طن سنويا، وهذا ما يتطلب تدخل الدولة بكل ثقلها وبكافة إمكانياتها في سبيل إيجاد حل لمشكلة التلوث في الجزائر.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة عرضا مفصلا لأهم الهياكل والهيئات التي اعتمدتها الجزائر في إستراتيجيتها لترقية ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، كما عرجت الدراسة على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في سبيل تحقيق التنمية الوطنية بكل جوانبها سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي....، وخلصت الدراسة إلى أن:

الجزائر تتبنى منظومة مؤسسية متكاملة تشمل مجموعة من الهيئات والهياكل التي تم استحداثها بغية تسهيل إنشاء مثل هذه المؤسسات والرفع من جاهزيتها وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي مفادها: تتبنى الجزائر إستراتيجية متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من

خلالها مجموعة من البرامج الهادفة لترقية ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ودعم فكرة التنمية الوطنية؛

كما وخلصت الدراسة أيضا بأن هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تلعب دورا جوهريا في مجال تحقيق متطلبات التنمية الوطنية، بما تساهمه في سبيل الحد من نسبة البطالة وزيادة معدلات التشغيل، وكذا المساهمة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام دون أن تحمل مساهمتها في المبادلات الخارجية وفق نسب متفاوتة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية والتي تفيد بعدم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إطار الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات، بأي شكل من الأشكال في التنمية الوطنية.

وكنتيحة عامة يمكن القول أن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في سبيل دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أعطت ثمارها، وهذا ما ترجمه الإحصائيات التي أبدت التطور الإيجابي لمساهمة هذه المؤسسات في سبيل تحقيق النقاط الأساسية التي تقف عندها التنمية الوطنية، كمعدلات المساهمة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي والصادرات والمحالات البيئية، إلا أن هذا لا يمنعنا من تقديم بعض التوصيات كما يلي:

- ☞ توسيع المحيط الإقتصادي والإداري والقانوني لقيام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- ☞ زيادة فاعلية ومرونة برامج التأهيل بما يتماشى واحتياجات المؤسسات؛
- ☞ إنشاء مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ظل شروط سهلة وميسرة تتماشى وقدرة المؤسسات على الوفاء بديونها؛
- ☞ ضرورة إيجاد بنك للمعلومات يسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالتسريع في معالجة الملفات؛
- ☞ إقامة معارض دورية داخلية وخارجية للتعريف بهذه المؤسسات، بغرض تمكينها من التكنولوجيا الحديثة.

المراجع:

- 1- آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر.

- 2- برش ليندة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006.
- 3- بوراس عبلة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمل واليوم: آفاق تجربة الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006.
- 4- بوروبة عبد العالي، نحو توقع جيد للجزائر في خارطة الإقتصاد العالمي، منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، العدد التجريبي، جانفي-فيفري، 2002.
- 5- سهام شيهاني، طارق حمول، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، مداخله في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011.
- 6- تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.
- 7- دليل الشاب المستثمر، منشورات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2010.
- 8- منشورات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001.
- 9- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات السنوات 2006-2012، تاريخ التحميل 18-09-2015 من الموقع: www.ons.dz
- 10- موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz تاريخ زيارة الموقع: 2015/06/17.
- 11- نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، معطيات السنوات 2008-2012 محملة من الموقع www.mdipi.gov.dz تاريخ التحميل 2015/10/03.